الأنباء
الاحد 23 يوليو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

الجيش الحر يشكك في التزام الحكومة.. والتوقيع تم بوساطة مصرية

روسيا والمعارضة تضمان الغوطة الشرقية إلى «الهدنة».. والنظام يوقف معاركه

عواصم ـ وكالات: اعطت موسكو الضوء الأخضر لاتفاق خفض التوتر «هدنة» مع المعارضة السورية في الغوطة الشرقية.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية امس أن ضباطا من قيادات قواتها في سورية وقعوا على اتفاق مع فصائل معارضة سورية معتدلة خلال مباحثات سلام في القاهرة حول آلية عمل منطقة خفض التصعيد في الغوطة الشرقية.

وقالت الوزارة في بيان: «نتيجة للمحادثات التي جرت في القاهرة بين مسؤولي وزارة الدفاع الروسية والمعارضة السورية المعتدلة تحت رعاية الجانب المصري.. تم التوقيع على اتفاقات حول آلية عمل منطقة خفض التصعيد في الغوطة الشرقية».

وبعد ساعات من الاعلان الروسي، اعلن النظام وقف هجماته في بعض مناطق الغوطة الشرقية.

ونقلت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) في خبر عاجل «القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تعلن وقف الاعمال القتالية في عدد من مناطق الغوطة الشرقية بريف دمشق» اعتبارا من ظهر أمس.

من جهته، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان ان «هدوءا كاملا» يسود منطقة الغوطة الشرقية التي جرى ضمها الى اتفاق الهدنة.

وقال المرصد: ان نشطاءه رصدوا «هدوءا كاملا» يسود غوطة دمشق الشرقية في اعقاب غارات استهدفت صباح أمس مدينة (دوما) وبلدة (عين ترما) في الغوطة الشرقية ومناطق في أطراف حي (جوبر) شرق العاصمة دمشق.

وأضاف البيان ان الاتفاق يستثني المنطقة التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا).

إلى ذلك، نقلت شبكة «شام» الاخبارية عن مصادر خاصة من المعارضة تأكيدها، أن الاتفاق الأخير تم بينهم وبين الدول الضامنة على ضم الغوطة الشرقية لاتفاق الهدنة والذي يعرف إعلاميا باسم «هدنة الجنوب» والذي تم التوصل اليه بين روسيا وأميركا.

المصادر أكدت أن فصائل الجبهة الجنوبية أصرت على ضم الغوطة الشرقية ضمن الهدنة بالإضافة إلى ضم شرق دمشق، وقالت إن هذه الفصائل ربطت بين ضم هذه المناطق ومناطق أخرى شرق دمشق مقابل موافقتهم على الهدنة بشكل كامل.

وأشارت وزارة الدفاع الروسية الى أن الجانبين قررا، بموجب الاتفاق المبرم، تسيير أول قافلة إنسانية إلى المنطقة المذكورة وإخراج أول دفعة من المصابين والجرحى اعتبارا من يوم أمس.

من جانبه، شكك الناطق باسم «فيلق الرحمن» التابع للجيش السوري الحر وائل علوان، بالتزام قوات النظام بالاتفاق، مشيرا أن الاتفاق أتى لإرضاء «فصائل الجنوب» وأنه «لا يخرج عن الإطار الإعلامي»، بحسب ما نقلت عنه وكالة «سمارت».

وثمن «علوان» موقف «الجبهة الجنوبية» كونهم لم «يقبلوا أن تكون الهدنة في مناطق دون أخرى، وأصروا على أن تكون جبهات شرق دمشق وجبهات الغوطة الشرقية، من ضمن وقف التصعيد ووقف إطلاق النار الذي فرض في الجنوب». ووصف «علوان» موقف «الجبهة الجنوبية» بالـ«مشرف»، مضيفا «نعتقد أن الجهات الراعية لهذا الاتفاق رضخت لطلب «الجبهة الجنوبية»، إلا أنه توقع في الوقت ذاته «ألا يلتزم النظام به». من ناحيته، أكد مسؤول في مكتب التواصل في المكتب السياسي لـ «جيش الإسلام» أن «الاتفاق جزء من اتفاقية «تخفيف التصعيد» الذي تم التوصل إليه في وقت سابق»، والاتفاق الآن على «آلية المراقبة وإدخال المساعدات وإخلاء الجرحى ومعابر المدنيين»، بحسب ما نقلت عنه «سمارت».

والغوطة الشرقية من ضمن المناطق الاربع التي تشملها خطة «خفض التصعيد» التي أبرمتها روسيا وايران حليفتا النظام وتركيا الداعمة للمعارضة في مايو الماضي في استانا، لكن الخلافات بشأن الجهات التي ستراقب هذه المناطق الأربع أخرت تطبيقه.

وفشلت المفاوضات الاخيرة في يوليو الجاري في استانا في وضع التفاصيل النهائية لمناطق خفض التصعيد.

واعلنت روسيا ان الاطراف وقعوا اتفاقات تم بموجبها «تحديد حدود مناطق خفض التصعيد وكذلك مناطق الانتشار وحجم قوات مراقبة خفض التصعيد». كما اعلنت ان الاطراف وافقوا على اعتماد «طرق لايصال المساعدات الانسانية الى السكان وتأمين حرية التحرك للمقيمين».

احد مقاتلي الجيش الحر يشرب الماء في قرية الغارية الغربية في محافظة درعا (رويترز)

الهدوء يسيطر على الغوطة بعد إعلان وقف التصعيد

الأكراد غيروا اسمهم إلى «قسد» بطلب واشنطن

عواصم ـ وكالات: كشف قائد العمليات الخاصة بالجيش الأميركي ريموند توماس، أن الولايات المتحدة هي التي طلبت من الميليشيات الكردية التي تدعمها، تغيير اسمها من وحدات حماية الشعب الكردية الى قوات سورية الديموقراطية التي أصبحت تعرف بـ «قسد» عام 2015.

وتلقي تصريحات توماس نظرة على الآليات التي سبقت الزيادة الكبيرة في الدعم الأميركي للمقاتلين الأكراد على الرغم من المعارضة الشرسة من تركيا حليفة واشنطن والعضو في حلف شمال الأطلسي. حيث تعتبر أنقرة هذه الوحدات وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي الـ «ب ي د»، امتدادا لمسلحي حزب العمال الكردستاني «بي كا كا» الذين يقاتلون على الأراضي التركية وانتقدت بشدة الدعم الأميركي لها والذي زاد بمرور الوقت.

وقال توماس أمس الأول إن هذا الأمر جاء محاولة لتهدئة المخاوف التركية.

ووردت تصريحات توماس خلال منتدى أسبن للأمن في ولاية كولورادو الأميركية وهو مؤتمر سنوي يجمع المسؤولين وقادة الجيش وخبراء الأمن القومي.

وقال بهذا الخصوص: «لقد غيروا الاسم لأنني في تلك المرحلة، كنت أتعامل معهم بشكل مباشر، وكنت في مرحلة إنشاء علاقة مع هؤلاء الناس (ب ي د)».

وتابع: «لقد كانوا يدعون أنفسهم في السابق ي ب ك، وكان الأتراك يقولون إن (ي ب ك) مساوون لتنظيم بي كا كا».

وأشار إلى أن الأتراك كانوا يقولون للجانب الأميركي «إنكم تتعاملون مع عدونا الإرهابي، كيف يمكنكم فعل ذلك لحليفكم».

واستطرد «لذا عدنا إليهم وقلنا: عليكم تغيير اسمكم، ما الذي تودون أن تطلقوه على أنفسكم إلى جانب ي ب ك؟»، كاشفا عن أن ممثلي التنظيم عادوا إليه بعد يوم واحد من إبلاغهم باسم «قوات سوريا الديموقراطية».

وأكد «لقد كان إنجازا رائعا أن يقرنوا الديموقراطية في مكان ما هناك، لكنها أعطتهم بعضا من المصداقية».

ولفت توماس إلى ان تسمية «ي ب ك» كانت تمنع أفراد المنظمة بسبب ارتباطها بتنظيم بي كاكا من المشاركة في مؤتمر جنيف والأستانا.

أنباء لبنانية

مستشار ترامب: مطلوب من لبنان نزع سلاح الميليشيات!

معركة الجرود: بري متفائل بإنجاز سريع.. وحزب الله لا يرى وقتاً محدداً لإنهائها

بيروت ـ عمر حبنجر

تواصلت العمليات العسكرية في جرود عرسال، وسجل حزب الله مساحات جديدة من التقدم بتغطية من طيران النظام السوري الذي لم يغب عن الأجواء، في حين اقتصر دور الجيش اللبناني على التصدي المدفعي لمحاولات تسلل من قبل مسلحين تابعين لجبهة النصرة باتجاه مخيمات جرود عرسال.

ولاحظ مراقبون في بيروت، تركيز الضغط العسكري على النصرة، من دون داعش المنتشرة على الجانب السوري من الحدود!

الإعلام الحربي لحزب الله أعلن استهداف تجمعات وتحصينات ومواقع جبهة النصرة على محاور عدة، مشيرا الى إحراز تقدم، مؤكدا انه لا وقت محددا لانتهاء العملية العسكرية. ولافتا الى اعتراف تنسيقيات المسلحين بمقتل 12 مسلحا، بينهما لبنانيان من عرسال هما قاسم حسين الحجيري وأبوخالد الحجيري من «فتح الشام».

وأعلن الحزب سيطرته على وادي الدقيق، الذي يضم 3 مواقع للنصرة، وعلى مواقع في جبل القنزح بالجرود، وعلى سهل الرهوة، وضهر الصفا.

ونعى الحزب 6 من عناصره سقطوا في معارك يوم الجمعة، وهم: حسين زهير سليم من الخبيري وحسن علي حمود من بلدة الطيبة (الجنوب) وياسر ايمن شمص من بعلبك، حسين علي حمود من بلدة بيت ليف (الجنوب) مهدي محسن رعد من بعلبك، ومحمد طالب شعيب من بلدة الشرقية (الجنوب) في حين تقول سكاي نيوز ان عدد القتلى ارتفع الى 17، مع أسر النصرة لأحد عناصر الحزب.

من جهتها «سرايا أهل الشام» التي تنتمي الى الجيش السوري الحر أعلنت انضمامها الى جبهة النصرة في المعركة مع حزب الله في جرود عرسال، وجاء في بيان «السرايا»: نقول لحزب الله انكم تواجهون رجالا يحبون الموت، كما انتم تحبون الحياة»، بعد إغلاق كل أبواب التفاوض من أجل الخروج قبل المعركة.

نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، قال ان الحزب يخوض مواجهة من اجل ضرب مرتكزات ما تبقى من هذا المشروع الخطر وعلى ضرب بؤرة توريد المفخخات وأحلام الإمارة.

تيار المستقبل الذي يرأسه رئيس الحكومة سعد الحريري، رأى في التطورات العسكرية في جرود عرسال جزءا لا يتجزأ من الحرب السورية التي يشارك فيها حزب الله الى جانب النظام السوري».

وشدد على ان حماية أهالي عرسال وغيرها من البلدات اللبنانية تقع حصرا على الدولة اللبنانية وجيشها، معلنا في الوقت ذاته دعمه للإجراءات التي يتخذها الجيش لحماية عرسال وأهلها والنازحين.

الأوضاع في عرسال والتطورات في سورية عرضها السفير السوري علي عبدالكريم علي مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، ونقل علي ارتياح بري للنجاحات التي يحققها الجيش اللبناني، وان تفاؤله كبير بان تنجز هذه العملية وبايقاع سريع وبخسائر قليلة وانتصارات تشكل ضمانة لامن البلدين.

اشارة بري المتفائلة بالانجاز السريع للعملية وفق ما نقله السفير السوري تغالط قول حزب الله من خلال إعلامه الحربي، بانه لا وقت محددا لانتهاء هذه العملية العسكرية حيث من الواضح ان الحزب شاء باعطاء الوقت المفتوح للمعركة، الرد على القول السياسي الشائع، بان الحزب سيبذل اقصى الجهد لانهاء الحالة في الجرود، قبل ان يتسنى لرئيس الحكومة سعد الحريري لقاء الرئيس الاميركي دونالد ترامب صباح الثلاثاء.

وكانت مصادر قريبة من حزب الله قللت من ارتباط توقيت معركة عرسال بالتزامن مع زيارة الرئيس سعد الحريري الى واشنطن ولقائه الرئيس دونالد ترامب وقالت: ان توقيت معركة عرسال محدد منذ كلام الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله قبل عشرة ايام، وبالتالي فان هذا التوقيت لا علاقة له بأي زيارات خارجية علما ان زيارة سعد الحريري الى واشنطن معروفة ومقترحة منذ شهر على الاقل.

والى الرئيس ترامب ستكون للرئيس الحريري لقاءات مع عدد من المسؤولين في الادارة الاميركية وعلى رئيس مجلس النواء واعضاء في الكونغرس اضافة الى كبار المسؤولين في البنك الدولي ويرافقه وزير الخارجية جبران باسيل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومدير المخابرات في الجيش العميد انطوان منصور.

مستشار الرئيس الاميركي للشؤون الخارجية ومكافحة الارهاب اللبناني الاصل وليد فارس اعتبر ان اي خطوة اميركية ايجابية تجاه لبنان مرتبطة بتنفيذ الحكومة اللبنانية للقرارات الدولية وفي طليعتها نزع سلاح الميليشيات وقال لـ«النهار» البيروتية لا يخفى على احد في واشنطن ان الدولة اللبنانية تحت تأثير حزب الله وحلفائه الايرانيين وحلفاء النظام السوري وشدد على انه لا مساعدات مالية او عسكرية للبنان يستفيد منها حزب الله ولفت الى ان الضغط الاميركي على حزب الله هو ضغط مباشر وامام الحكومة اللبنانية خيار من اثنين اما ان تشارك في هذا الضغط وتتحمل المسؤولية واما لا تشارك فيه وايضا تتحمل المسؤولية خصوصا ان العقوبات المالية تتطور وتتشعب.

وزير الإعلام اللبناني ملحم الرياشي خلال حفل زواجه من السيدة صولانج الخوري في معراب (محمود الطويل)

قراءة في الخارطة السياسية في سنة الانتخابات.. تيار المستقبل ـ سعد الحريري

كُتب لـ «تيار المستقبل» عمر جديد عندما عاد رئيسه سعد الحريري الى رئاسة الحكومة. هذه العودة كانت بمثابة «إنعاش وتعويم» لـ «المستقبل» بعد فترة من الضمور ومسار انحدار امتد لخمس سنوات وكانت النتيجة أن الحريري صرف كثيرا من الرصيد السياسي والشعبي والمالي الذي ورثه عن والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري ويكافح بكل الوسائل المتاحة لوقف دورة التراجع والخسائر.

عاد الحريري الى لبنان في ظل أوضاع جديدة وأشياء كثيرة تغيرت: الحرب السورية طالت أكثر من المتوقع وسقوط نظام الأسد لم يحصل. تحالف 14 آذار الذي أطلق شرارته اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري تصدع وتفكك ولم يعد موجودا. حزب الله أمسك تدريجيا بزمام القرار والأمور وصار أمرا واقعا. أدرك الحريري أن عودته الى الحكم ليست ممكنة من دون أثمان سياسية «باهظة» وتغييرات في خياراته وسلوكه السياسي، وقرارات صعبة وموجعة ومكلفة شعبيا. كان عليه أولا أن يضع المحكمة الدولية جانبا ويترك لقضية اغتيال والده أن تأخذ مجراها القضائي من دون أي توظيف أو استثمار سياسي. وبعد الفصل بين المسارين القضائي والسياسي في هذه القضية، كان عليه الفصل بين المسارين اللبناني والسوري، فيوافق على شراكة حكومية مع حزب الله وعلى فتح حوار ثنائي معه من دون اشتراط وقف تدخله العسكري في سورية، ومن دون انتظار عودته من هناك. ولكن الفصل الأصعب كان في الداخل اللبناني بين الاستراتيجية والتكتيك، بين الثوابت والمتغيرات، والتكيف مع «واقع حزب الله» مع ما يقتضيه ذلك من تنازلات.

التنازل الأوضح والقرار الأصعب كان في معركة رئاسة الجمهورية عندما قرر الحريري الانتقال الى خيار رئاسي من فريق 8 آذار مسلما بانسداد أفق أي مرشح من 14 آذار وأيضا الرئيس التوافقي الوسطي. أدرك الحريري أن تأييد انتخاب «العماد ميشال عون» هو الثمن الذي لابد منه لعودته الى الحكم، وأن الطريق الى السرايا الحكومي متعرجة وتمر عبر الرابية وحارة حريك. وكان الحريري في أتم الاستعداد لدفع هذا الثمن وللدخول في مخاطرة سياسية رغم معرفته أن القواعد الشعبية في المستقبل وفي الشارع السني غير محبذة لهذا التوجه ولمجمل هذه السياسة الجديدة التي لم يألفها منذ العام 2005، فقد كان الحريري في وضع شعبي متراجع كشفته الانتخابات البلدية في طرابلس مع بروز ظاهرة أشرف ريفي. وكان في «ضائقة مالية» تزداد شدة وتحرمه من أحد مصادر وعناصر القوة لديه، وكان يعاني من وضع غير سليم من تيار المستقبل مع نشوء أجنحة ومراكز قوى وبدأت قبضته السياسية والحزبية تتراخى. والنتيجة أن الحريري الذي استشعر خطرا ووضعا يحاصره ويضيق عليه لم يجد طريقا للخروج من هذا المأزق إلا بعودته الى رئاسة الحكومة مهما كلف الأمر. فالمعادلة واضحة: عودته الى الحكم ستكون بداية جديدة له. وعدم عودته ستكون بداية نهايته. من المهم أن سعد الحريري عاد الى رئاسة الحكومة بغض النظر عن الثمن الذي دفعه. ولكن الأهم هو أن يبقى في رئاسة الحكومة ولا يضطر الى المغادرة من جديد فيكون هو المتغير ورئيس الجمهورية هو الثابت.

الحريري عاد الى رئاسة الحكومة بموجب تسوية سياسية مثلته الأطراف (عون الحريري حزب الله) ومثلته الأضلاع (رئيس جمهورية حكومة قانون انتخابات).

ولكن هذه التسوية مفصلة على قياس مرحلة موقتة وتنتهي مفاعيلها مع الاتفاق الذي حصل على قانون الانتخاب الجديد.

وسيكون على الحريري، الذي لم يحصل على تعهد من حزب الله باستمراره رئيسا للحكومة في حكومة ما بعد الانتخابات، أن يربح الانتخابات النيابية المقبلة ويثبت وجوده وتفوقه فيها حتى يظل المرشح الأقوى لرئاسة الحكومة المقبلة ويضمن استمراره حتى نهاية العهد.

هذه المهمة، مهمة الفوز بالانتخابات ليست سهلة وإنما محفوفة بالتحديات والصعوبات:

● من جهة، «قانون النسبية» الجديد أعاد خلط أوراق التحالفات واللوائح ولا يتيح لـ «المستقبل» التحكم المسبق بالنتائج ويفتح ثغرة لخصومه على الساحة السنية أن يحجزوا لهم مكانا ويقتطعوا حيزا، ولحلفائه المسيحيين أن يفكوا ارتباطهم به ويقتطعوا كامل حصتهم.

● من جهة ثانية، الوضع الشعبي للحريري ليس في أفضل حال حتى لا نقول إنه في أصعب حال. وهناك أسباب وعوامل كثيرة تضافرت وأدت الى هذا التراجع وهذا النزف في الشعبية.

من أبرز هذه الأسباب والعوامل:

● التغييرات الحاصلة في تيار المستقبل وأسفرت عن تسلم جيل جديد «شبابي» على حساب رموز وكوادر قيادية من «جيل المؤسسين». وهذا التغيير وصل أيضا الى رأس الهرم، وتحديدا الفريق الاستشاري المحيط بالحريري، والذي يعد الحلقة الضيقة ومركز القرار. وهذا الفريق بات فيه نادر الحريري رقم واحد ويضم: نهاد المشنوق غطاس خوري عقاب صقر باسم السبع هاني حمود. وليس من ضمنه الرئيس فؤاد السنيورة المستمر في «منصب شرفي» كرئيس لكتلة نواب المستقبل، ولكن حتى استمراره في هذا المنصب لم يعد مضمونا إذا أبعد أو ابتعد عن انتخابات صيدا ولائحتها.

● المتاعب والضغوط المالية التي واجهها الحريري في السنوات الماضية ولاتزال قائمة. والنتيجة أن العصب الأساسي المحرك للحملات الانتخابية، أي المال، مصاب بعطب وخلل ويحتاج الى معالجة.

● حالة تململ وعدم ارتياح، تحديدا في أوساط الطائفة السنية، نخبا وشارعا، ازاء سياسة الرئيس سعد الحريري التي لم تقف عند حد التنازل الرئاسي، وإنما استمرت في سياسة تنازلات لحزب الله آخرها في قانون النسبية، وفي أداء ضعيف مع الرئيس ميشال عون لجهة القبول باستحداث أعراف وسوابق تعزز دور وصلاحيات رئاسة الجمهورية التي يجري تكريسها عمليا على حساب صلاحيات رئيس الحكومة التي كرسها دستور الطائف.

● الاهتزازات السياسية في علاقات الحريري وتحالفاته، وأصابت بأشكال متفاوتة الحدة والحكم قوى أساسية: بري وجنبلاط وجعجع والجميل، وهو ما يترك أثره على مسار التحالفات الانتخابية ومصيرها.

بالإجمال يتصف التقويم السياسي لوضع الحريري وما سيكون عليه في المستقبل القريب وفي مرحلة ما بعد الانتخابات بشيء من التحفظ وهبوط في درجة التصنيف السياسي «الانتمائي».

وفي نطاق هذه التقديرات:

1ـ لن يكون في إمكان الحريري الاحتفاظ بكتلته النيابية الحالية الكبيرة (34 نائبا) وسيكون عليه تقبل واقع الخسارة وأن يكون هدفه ليس تحقيق أفضل ربح ممكن وإنما الخروج بأقل خسارة ممكنة وعدم النزول تحت عتبة الـ 20 نائبا.

2 ـ الحريري يواجه إحراجا شديدا في تموضعه السياسي. فهو يعطي في حساباته ومصالحه أولوية لحزب الله والرئيس عون مقدما إياهما على بري وجنبلاط.

ولكن هذا الواقع اللبناني يصطدم بواقع إقليمي مضاد ناتج عن تفاقم الصراع.

3 ـ الحريري يمكنه أن يحتفظ بالمركز الأول في التراتبية السياسية على «اللائحة السنية»، ولكن يصعب عليه أن يستعيد موقع الزعامة المطلقة التي لا تواجه منافسة وتهديدا. والطائفة السنية في طريقها الى مغادرة مرحلة «أحادية الزعامة» الى مرحلة «ثنائية الزعامة»، أو ربما أكثر الى مرحلة تعددية القوى والقيادات والمرجعيات. سعد الحريري لم يعد «الزعيم الأوحد» وبقي عليه أن يثبت أنه مازال «الأول».